فبينما ارتأى بعض الوزراء ان اسرائيل يجب ألا تقبل بالانسحاب الا اذا تعهدت مصر **بانهاء حالة** الحرب ، رأى البعض الاخر ان هذا المطلب غير واقعي ، وطرح آخرون فكرة عقد هدنة رسمية . وقد كان ابرز المتحمسين لفكرة مطالبة مصر بانهاء حالة الحرب كشرط من شروط التسوية المرحلية ايغال الون ، الذي طرح الفكرة على المسؤولين الاميركيين في الزيارة التي قام بها لواشنطن في اواخر الاسبوع الثالث من شهر نيسان (ابريل) الماضي. ولكن في الوقت الذي كان الون يطرح فيه هذا المطلب كمطلب اساسي لاسرائيل كان الموقف داخل مجلس الوزراء الاسرائيلي يتغير لصالح الصيغة التي طرحها آبا ايبن وزير الخارجية ، والتي تكتفي بالمطالبة باستمرار وقف اطلاق النار بشكل مطلق. وقد عبر ايبن عن موقفه بشدة في المقابلة التي اجرتها معه اسرة تحرير عل همشمار ونشرتها الصحيفة بتاريخ ٧١/٤/٢٨ . قال ايبن : « انهاء حالة الحرب ليس مجرد وقف اطلاق نار . انه تنازل عن كل ادعاء نابع من الحرب . انه تقريبا سلام... عمليا طلبنا هذا معناه كمن يقول (للمصريين) اعقدوا السلام معنا مقابل انسحابنا عدة كيلومترات ... ان هذا المطلب مبالغ فيه » . وقد كان العامل الذي حسم النقاش حول الموضوع تقرير جولدا مئير ودايان ، بعد تردد من الاخير ، ان المهم ليس الشكل القانوني المتعلق بهذه النقطة ، وانما الجوهر وهو عدم تجدد القتال . وفيما عدا هذه النقطة يمكن القول بأن الموقف الاسرائيلي من موضوع التسوية المرحلية لم يكن مثار خلاف جدي داخل الحكومة .

ما هي نقاط هذا الموقف ؟ ان التقييم الاسرائيلي العام للموقف كان يقود الى ضرورة الوصول الى اتفاق بين اسرائيل والولايات المتحدة حول النقاط الجوهرية اولا ، ومن ثم نقل الموقف المتفق عليه الى الطرف المصري لبحثه . أما التقييم الاسرائيلي الخاص للموقف الاميركي من فتح القناة فقد توصل الى النتيجة بأن الولايات المتحدة ترمي من وراء اسرارها على فتح القناة الى تنفيذ مشروع روجرز على مراحل بعد ان جزمت برفض اسرائيل له ، ولذلك قررت الحكومة الاسرائيلية ان تصوغ شروطها لفتح القناة بشكل يقطع الطريق على الولايات المتحدة لتنفيذ ذلك . ونطرح فيما يلي نقاط الموقف الاسرائيلي ، ذاكرين انها لم تقدم دفعة واحدة وانما اثناء حوار استمر شهرين مع الولايات المتحدة ، لنشير بعد ذلك الى ما سقط منها او عدل او بقي على حاله : طالبت اسرائيل بأن تجرى المفاوضات لفتح القناة بمعزل عن قرار مجلس الامن والجهود المبذولة لتحقيق التسوية الشاملة ، وبواسطة الولايات المتحدة دون تدخل من يارنغ . وذلك في محاولة منها لقطع الطريق على اعتبار الانسحاب الجزئي مرحلة اولى [حسب المطلب المصري] يليها ضغط لتحقيق انسحاب شامل من سيناء تنفيذا لقرار مجلس الامن ومشروع روجرز . واشترطت اسرائيل عدم عبور قوات مصرية الى الضفة الشرقية لقناة السويس ، وطالبت الولايات المتحدة بتقديم ضمان بدعم اسرائيل بشكل فعال في حالة عبور القوات المصرية بمساعدة الاتحاد السوفياتي . وتقول المعلومات المتسربة الى الصحف الاسرائيلية بأن التعهد الذي طلبته اسرائيل يتمثل باعتراف الولايات المتحدة بحق اسرائيل في حالة عبور أساسي لقوات مصرية بالرد باستئناف الحرب وتوجيه الولايات المتحدة انذارا للروس تضعه موضع التنفيذ عند الضرورة . واشترطت اسرائيل قبول مصر بوقف اطلاق النار لفترة غير محدودة . وحددت اسرائيل مدى انسحاب قواتها بعشرة كيلومترات شرق القناة وطالبت بالسماح للسفن الاسرائيلية بعبور القناة في حالة فتحها للملاحة .

ويقول المراقبون المطلعون في اسرائيل بأن الولايات المتحدة كانت على خلاف مع اسرائيل حول كافة النقاط الموردة اعلاه ، ولكن نتيجة للحوار، وبشكل خاص عقب زيارة روجرز لاسرائيل في اواخر الاسبوع الاول من أيار الماضي ، ضاقت شقة الخلاف قليلا. وتحدد الصحف الاسرائيلية التقارب والتباعد بين الموقفين الاسرائيلي والاميركي كما يلي : حول ربط التسوية المرحلية لفتح القناة بقرار مجلس الامن : اتفق الطرفان على انه من الممكن ايجاد صيغة تسوية بشأنها ، وان كان الاتفاق على الصيغة لم يتم بعد . حول مسألة العبور : ما زال الخلاف قائما . وتذكر الصحف الاسرائيلية ان الولايات المتحدة اقترحت عبور قوات مصرية رمزية ، ورفضت اسرائيل الاقتراح . كما تذكر الصحف انه بحث خلال زيارة روجرز فكرة عبور قوات شرطة مصرية ، وان اسرائيل اقترحت بالمقابل بقاء «مجموعات مدنية» اسرائيلية في الواقع العسكرية الاولى لخط القناة للحفاظ عليها. أما بالنسبة لضمان الولايات المتحدة عدم عبور قوات مصرية ضمانا بالشكل الذي تقترحه اسرائيل،